# الجهاز المصرفي وعمليات غسيل الأموال
# اليات الغسيل ووسائل المكافحة

**م.وحيدة جبر خلف**
**كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد**
**الجامعة المستنصرية**

## مقدمـــة

**شهد القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات الاخيرة تطورا" مستمرا" في الاساليب والانظمة الحديثة المتطورة نجم عنه زيادة حجم انسياب الاموال عبر الحدود بما في ذلك الاموال الملوثة والاموال غير الشرعية من خلال استخدام المعاملات المصرفية والمالية واتمام عمليات غسلها عن طريق ادخالها النظام المالي والمصرفي لاخفاء مصادرها غير المشروعة .**

**وتكونت عصابات ومنظمات تستخدم آليات وتقنيات بالغة التعقيد بهدف الوصول الى غايات اجرامية مع محاولة اخفاء الطابع الاجرامي واضفاء طابع العمل العادي[١].**

**لقد ظهر مصطلح غسيل الاموال في السبعينات في امريكا ، حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات ان تجار المخدرات الذين يبيعون للمدنيين بالغرق يتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية فيتوجهون الى مناطق الغسيل الموجودة قرب كل تجمع سكني لاستبدال النقود الصغيرة بنقود من فئات اكبر ليقوموا بعد ذلك بايداعها في المصارف القريبة من اماكن توادهم .**

**وعليه فأن غسيل الاموال لا يعتبر مسألة حديثة العهد بل على العكس حتى ان البعض يرجع هذا المصطلح الى عام ١٩٣١ لدى محاكمة (الكابوني) وهو رجل في عصابات المافيا وقد اثبتت عليه تهمة التهرب من دفع الضرائب .**

**ولكن بعد هذا التاريخ توجهت عصابات المافيا لتأسيس او لشراء اعمال مشروعة لتمرر من خلالها المشاريع الكبرى او الارباح الهائلة " Huge Profits " من العمليات الاجرامية التي تقوم بها . وكان محال تأسيس وشراء محلات الغسيل الآلية " Laundering " او مؤسسات التنظيف" Laundry Firms " من اهم الانشطة لتنظيف الاموال المشوهة . ومن ذلك الحين اطلق على العمليات التي تقوم بها المؤسسات الجرمية لاخفاء مصدر الاموال غير المشروعة وتحويلها الى اموال تظهر انها مشروعة تسمية غسيل الاموال[٢] .**

**ومنذ ذلك الحين تزايدت عمليات غسيل الاموال التي تتم عبر النظام المالي والمصرفي في العالم ، حيث تشير بعض التقديرات الى ان حجم هذه العمليات يتعدى تريليون دولار سنويا" ، مما يشكل تهديدا" لاستقرار النظام المالي والمصرفي العالمي لما لهذه العمليات من آثار سلبية على اقتصادات الدول ، حيث تضعف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية**

الكلية بكفاءة وتؤثر على استقرار السوق النقدية وسوق الصرف الاجنبي وتؤدي الى تشوهات في توزيع الموارد والثروة داخل الاقتصاد[٣] .

بناءا" على ما تقدم تهدف هذه الدراسة الى اثارة قضية شائكة الا وهي استغلال مجرمي غسيل الاموال القذرة للمصارف والمؤسسات المالية كاحدى القنوات الرئيسية لعمليات غسيل الاموال ، والاجراءات والنظم والاساليب الفعالة التي يتعين على المصارف اتباعها لمكافحة غسيل الاموال والتصدي لها ، منطلقين من فرضية مفادها ان للمصارف دور مزدوج في موضوع غسيل الاموال ، اذ انها المنفذ الاسهل والاكثر خطورة في نفس الوقت بالنسبة لاغسلي الاموال وهي ايضا" الاقدر على مكافحة هذه الظاهرة .

وتوخيا" للوصول الى هدف الدراسة ولمعرفة مدى صحة فرضيتها تم تقسيمها الى اربع مباحث رئيسية ، اهتم المبحث الاول بدراسة العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي والظاهر وعملية غسيل الاموال من خلال محورين ركز الاول على عمليات غسيل الاموال كحلقة وصل بين الاقتصاد الخفي والظاهر بينما ركز الثاني على مفهوم غسيل الاموال وحجم المشكلة ، اما المبحث الثاني فتناول مراحل غسيل الاموال وتم خلاله توضيح هدف ومنهجية وآلية وخصائص كل مرحلة من هذه المراحل . كما اختص المبحث الثالث بدراسة الآليات المختلفة لغسيل الاموال من خلال الجهاز المصرفي ، حيث تم تقسيمه الى محورين اختص الاول بغسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية التقليدية في حين اختص الثاني بغسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية الالكترونية واخيرا" تناول المبحث الرابع الجهاز المصرفي ووسائل مكافحة غسيل الاموال وذلك من خلال محورين ايضا" اهتم الاول بدور البنك المركزي في مكافحة غسيل الاموال ، بينما اهتم الثاني بدور المصارف التجارية في مكافحة غسيل الاموال .

# المبحث الاول
# العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي والظاهر وعملية غسيل الاموال

الى جانب الاقتصاد الظاهر المعلن يوجد في أي بلد اقتصاد خفي " Under Ground Economy " يتعايش جنبا" الى جنب مع الاقتصاد المعلن الظاهر ، ويسير موازيا" له ، وتمارس فيه مجموعة من الانشطة الخفية غير المشروعة (والمشروعة) تصل في بعض التقديرات الى نسبة لا يستهان بها من حجم الدخل القومي الاجمالي الظاهر ، سنحاول في هذا المبحث بيان الكيفية التي يتم من خلالها انتقال الاموال من الاقتصاد الخفي الى الاقتصاد الظاهر من خلال عمليات غسيل الاموال ، موضحين مفهوم عمليات غسيل الاموال وحجم المشكلة .

## المحور الاول:غسيل الاموال حلقة الوصل بين الاقتصاد الخفي والظاهر

يتولد عن الاقتصاد الخفي ما يسمى بالاموال القذرة الناشئة من انشطة غير مشروعة تتركز اساسا" في تجارة المخدرات والاسلحة والتهريب والعمولات والسمسرة ... الخ ، ويحاول القائمين على ادارة الاقتصاد الخفي جاهد في ان يكسبوا الدخل المتولد من الانشطة الخفية التي يمارسونها صفة الشرعية فيقومون بعمليات مستمرة وواسعة لغسيل الاموال القذرة وبالتالي تتعمق العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر من خلال عمليات غسيل الاموال القذرة عبر الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الوسيطة[٤] .

ذلك ان النشاط الاجرامي عندما يولد ارباحا" عالية فأن الفرد او المجموعة المعنية يجب ان تجد طريقة ما للسيطرة على الاموال بدون توجيه او لفت الانتباه للنشاط الاساسي او الافراد المعنيين ، ويقوم مرتكبوا الجرائم بهذا الامر عن طريق اخفاء المصادر او تغيير الصيغ او توجيه الاموال الى مكان معين حيثما تكون احتمالات جلب الانتباه اقل[٥] .

فيعد ادخال الاموال المتحصلة من الجريمة الى النظام المالي ، يتم اخفاؤها – غسيلها – من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والادوات المالية المختلفة وتستثمر في النهاية في اصول مالية وما يتعلق بها . وكثيرا" ما تتضمن هذه العمليات صفقات دولية كوسيلة " لوضع طبقات فوق بعضها البعض " أي اخفاء مصدر هذه الاموال .

والواقع ان غسيل الاموال عملية عالمية بطبيعتها في الاساس فاذا ما احكم احد البلدان قوانين مكافحة غسيل الاموال فان هذه الانشطة ستتحول بسرعة الى بيئة قوانينها اقل احكاما" . وحتى البلد الذي به قدر قليل من الجريمة وقدر قليل من غسيل الاموال قد يضطر لاتخاذ اجراءات لتجنب هجرة هذه المشكلة اليه[٦] .

وبناءا" على ما تقدم يمكن القول ان عمليات غسيل الاموال ما هي الا محاولة استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية في تنفيذ العمليات المالية والتحويلات المصرفية للاموال الناتجة عن عمليات غير مشروعة والمودعة في هذه البنوك والمؤسسات بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للاموال ووضع صعوبات كبيرة في تعقبها بواسطة السلطات الامنية ، ثم اعادة ضخها في الاقتصاد المعلن الظاهر مرة اخرى بصفة جديدة زالت عنها بصمات الاتهام واصبحت مغايرة لحقيقتها الاولى ، في شكل استثمارات لاقامة المشروعات الاقتصادية في مختلف الانشطة المعلنة التي تدر ارباحا" هائلة وتوضع بذلك العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والاقتصاد الظاهر[٧] .

ويلاحظ من بعض الدراسات والتقارير ضخامة نسبة حجم الاموال غير المشروعة مقارنة بحجم الانتاج القومي الاجمالي ، اذ تبلغ هذه النسبة (٨.٥١%) في الولايات المتحدة الامريكية ، (٧.٥%) في ايطاليا ، (٦.٥%) في الهند ، ( ٥%) في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة و ( ٦%) في بيرو ويحدث نفس الشيء في معظم دول امريكا اللاتينية[٨] ، حيث ان هناك (٩) تريليون دولار امريكي من انتاج العالم ينفق في ما يعرف بالاقتصاد الخفي او الصفقات التي لا تخضع للضرائب ولا تسجل في الدفاتر الرسمية وتضم الدخل القانوني غير المسجل للصفقات المدفوعة نقدا" من جهة والدخل غير القانوني لنشاطات

كتهريب المخدرات والاسلحة .. الخ من جهة اخرى . اذ تبلغ ارباح الجريمة المنظمة بكل اشكالها (٥) تريليون دولار سنويا"[٩].

بينما يقدر الخبراء بنشاط الاتجار في المخدرات بما قيمته ( ٤) مليار دولار سنويا" ، أي ما يعادل ناتج النفط العالمي . وتقدره الامم المتحدة بما لا يقل عن (٩%) من حجم التجارة الدولية [١٠].

## المحور الثاني:عمليات غسيل الاموال – المفهوم وحجم المشكلة

ان مصطلح غسيل الاموال يشير الى الانشطة والمعاملات المالية التي تقام بشكل محدد لاخفاء المصدر الحقيقي للدخل وفي معظم الحالات تكون الاموال المعنية مكسوبة من مشروع غير قانوني مما يعني ان هدف عملية غسيل الاموال اكتساب تلك الاموال الصفة الشرعية او القانونية[١١] .

لذا يمكن تعريف غسيل الاموال بانه كل معاملة مصرفية هدفها اخفاء او تغيير هوية الاموال المتحصلة بطرف غير قانونية ، وذلك لكي تظهر على انها نابعة من مصادر شرعية وهي غير ذلك [١٢].

بمعنى آخر غسيل الاموال ، يعني كل سلوك ينطوي على اكتساب اموال او حيازتها او التصرف فيها او ادارتها او حفظها او استبدالها او ايداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او تحويلها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الاموال القذرة ، ومتى كان القصد من هذا السلوك اخفاء المال او طبيعته او مصدره او مكانه او صاحبه او تغير حقيقته او الحيلولة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال[١٣].

ان تحليل محتويات التعريف يوحي بان العامل الاكثر اهمية هو ان غسيل الاموال هو دائما" جريمة مشتقة ، وهذا يعني انه يجب ان يكون هناك نشاط اجرامي اساسي يؤدي الى زيادة في ثروة مرتكب الجريمة ( نقل المخدرات ، تجارة الاسلحة ، الارهاب ... ) والاستفادة المادية الناشئة عن النشاط الاجرامي الاساسي (النقد في الغالب) هي ما يسعى مرتكبين اخرين للجرائم في الغالب للتخصص به في هذا النشاط بمحاولة المناورة في حالة الجريمة المشتقة أي غسيل الاموال يهدف اعادة الارباح المستحصلة بشكل غير قانوني الى مرتكبي الجريمة الاساسية بحيث تبدو تماما" كالدخول القانونية[١٤] .

لقد شهدت عمليات غسيل الاموال تطورا" كبيرا" في تقنياتها ، مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم الاموال والمتحصلات وكذلك بالتطور الكبير في الوسائل التقنية التي تستخدم في نقل الاموال وتحويلها عبر الحدود ، لذا لا ينبغي النظر الى جرائم غسيل الاموال كقضايا تهم اجهزة الجريمة والحد من انتشارها فحسب ، وانما كقضايا تهدد استقرار القطاع بصورة عامة ، وذلك بالنظر الى النمو الكبير في عمليات غسيل الاموال والتي يصعب في الغالب تقديرها .

ذلك ان عمليات غسيل الاموال بطبيعتها المجردة تحصل خارج المدى الطبيعي للاحصاءات الاقتصادية ، وكما هو الحال مع الجوانب الاخرى للنشاط الاقتصادي السري فان التقديرات التقريبية يتم القيام بها لاعطاء تصور معين عن حجم المشكلة [١٥].

لكن بشكل عام ،رحجم عمليات غسيل الاموال عام ١٩٩١ بـ ( ٥) مليار دولار عبر جميع انحاء العالم حيث في المانيا وحدها قدر حجم الاموال المغسولة حينها بـ ( ٣) مليون دولار والولايات المتحدة الامريكية حوالي ( ٣) مليون دولار وفي فرنسا بـ ( ٢٣) مليون دولار .

وفي عام ١٩٩٢ اشار تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الامريكي انه في امريكا لوحدها يبلغ حجم عمليات غسيل الاموال ( ١) مليار دولار سنويا" . وفي محاولات جاهدة لاحصاء بعض التقديرات عبر تسلسل زمني معين عام ١٩٩٤ وصل مبلغ الاموال التي تم غسلها سنويا" في النظام المالي في انحاء العالم الى حوالي ( ٥) مليار دولار ايضا" أي نحو (٢%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي .

وبما ان عمليات غسيل الاموال تتم خارج النطاق الاعتيادي للاحصائيات الاقتصادية فان احصائيات عام ١٩٩٦ تشير الى عمليات غسيل الاموال كانت ما بين ( ٥٩) مليار دولار امريكي الى ( ١) تريليون دولار امريكي . وبتتابع زمني اخر وفقا" لاحصائيات عام ١٩٩٨ قدرت المبالغ المغسولة من خلال اسواق المال الغربية وحدها بما يتراوح بين ( ٧٥) مليار دولار الى تريليون دولار والمبالغ المغسولة سنويا" في الولايات المتحدة الامريكية تزيد عن ( ١) مليار دولار بينما بلغت في العالم كله حوالي ( ٥) مليار دولار[١٦].

وفي عام ١٩٩٩ ذكر صندوق النقد الدولي بان الحجم الكلي لغسيل الاموال في العالم يمكن ان يكون الى حد معين ما بين ٢% و ٥% من حجم الناتج المحلي الاجمالي للعالم[١٧]. وفي نطاق هذه التقديرات المتضاربة احيانا" والمتفقة احيانا" اخرى وصلت بعض المصادر العالمية لتقدير القيمة الاجمالية للاموال التي يجري تبيضها على مستوى الكرة الارضية بحوالي ( ٦) مليار دولار سنويا" .

اذن ومما لاشك فيه انه ما لا يقل عن ( ١) تريليون دولار من الاموال المشبوهة ويجري تداولها عبر النظام المصرفي اليوم ، مما يضع صناعة غسيل الاموال في المرتبة الثالثة عالميا" من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات ومما يؤكد هذه الاحصائيات هو تقدير منظمة (GAFI – FATF) الدولية التي قدرت حجم الاموال القذرة التي تمر عبر المؤسسات المصرفية والمالية قد وصلت عام ٢ الى ( ١) تريليون دولار[١٨].

# المبحث الثاني

## مراحل غسيل الاموال – الهدف ، المنهجية ، الآلية ، الخصائص

مهما تعددت واختلفت خطوات وطرق عملية غسيل الاموال الا ان هناك عوامل مشتركة ثلاثة تجمع بينها وهي :[١٩]

١-الحاجة الى اخفاء منشأ وحقيقة ملكية الاموال المكتسبة .

٢- الحاجة الى السيطرة على تلك الاموال .

٣-الحاجة الى تغير شكل الاموال من اجل تقليص الاحجام الضخمة للنقد المكتسب من النشاط الاجرامي الاولى .

حيث يسعى اصحاب الاموال القذرة الى استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية في تنفيذ بعض العمليات المالية والتحولات المصرفية للاموال الناتجة عن دخول غير مشروعة بغرض تغيير صفة الاموال وصعوبة تعقبها بواسطة السلطات الامنية وايضا" صعوبة التعرف على مصادرها ثم اعادة الاموال غير المشروعة الى البلاد القادمة منها مرة اخرى بصفة جديدة ومشروعة وبعد ان زالت عنها بصمات الاتهام واصبحت مغايرة لحقيقتها الاولى . ورغم ان لا توجد صورة واحدة او شكل واحد لغسيل الاموال ، الا ان لغسيل الاموال ثلاث مراحل يتم خلالها اجراء العديد من العمليات التي قد تحدث بشكل منفصل ومتميز وقد تحدث في نفس الوقت ، او تحدث بشكل متداخل وهذا هو الشائع ، كما يعتقد كيفية حدوث هذه المراحل على آليات الغسيل لغسيل المتاحة ومتطلبات المنظمات الاجرامية[ ٢] .

وتتمثل المراحل الثلاث لعمليات غسيل الاموال بما يأتي :

## اولا : مرحلة التوظيف Employing

تعرف المرحلة الاولى بمرحلة التوظيف او الاحلال وتتمثل في محاولة ادخال الاموال والمتحصلات المتأتية من الجرائم والانشطة غير المشروعة الى النظام المالي والمصرفي [٢١]. وهذا التوظيف يهدف الى تحويل المال القذر المتمثل باوراق نقدية الى ودائع مصرفية وتوظيفات لمداخيلها في عدة حسابات لدى مصرف واحد او اكثر او لدى شركة تأمين او شركات مالية في ذات البلد او خارجه مما يسمح ببدء الخطوة الاولى في عملية الغسيل ، وقد يتطلب التبيض في هذه المرحلة استخدام اكثر من مؤسسة واحدة لا سيما تلك التي تتعاطى بالسيولة النقدية .[٢٢]

كما يمكن ان يحصل غسيل الاموال من خلال الاقتراض بضمان الاموال التي تتم ايداعها واستخدام القروض هذه لاقتناء بعض الاصول المالية وايضا" التحويلات المصرفية وعمليات الاستيراد والتصدير والاعتماد المستندي وغير ذلك من الاساليب التي تجعل عملية التعرف الى مصدر هذه الاموال صعبة للغاية .[٢٣]

## ثانيا : مرحلة التجميع (التمويه) Layering

وتسمى ايضا" مرحلة التغطية حيث يتم اخفاء وطمس علاقة تلك الاموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التميز بينها وبين الاموال من مصادر مشروعة وذلك عبر شبكة معقدة من الصفقات المالية الشرعية والتحويلات الغامضة والمعقدة في الداخل والخارج .[٢٤]

ففي هذه المرحلة يهتم القائم بغسيل الاموال بسلسلة من التحويلات او التحركات للاموال لايعادها عن مصدرها . والاموال قد تكون منتقلة من خلال عملية شراء وبيع ادوات الاستثمار او ان القائم بغسيل الاموال قد يرسل الاموال ببساطة من خلال سلسلة من

الحسابات لدى مختلف المصارف عبر الكرة الارضية ، وهذا الاستخدام للحسابات المتبعثرة على نحو واسع للغسيل هو ذو صلة على وجه الخصوص بتلك المجالات التي لا تتعاون في التحقيقات المضادة لغسيل الاموال . وفي بعض الحالات قد يخفي القائم بغسيل الاموال التحويلات كمدفوعات للسلع او الخدمات مما يعطيها مظهر شرعي .[٢٥]

## ثالثا : مرحلة الاندماج (المزج) Integration

ويتم خلال هذه المرحلة اعادة ضخ الاموال غير المشروعة بعد غسلها الى مرافق الاقتصاد المختلفة وعبر الانشطة المتنوعة كأموال مشروعة معلومة المصدر[٢٥]. ويتم ذلك من خلال اشراك الاموال الناشئة من الفعل غير المشروع في مشروع تجاري آخر يتمتع بالشرعية مما يصعب معه الفصل بين المال المتحصل عليه من مصدر غير مشروع والمال المتحصل عليه من مصدر شرعي وبالتالي يعاد ظهور الاموال غير المشروعة التي تم غسلها مختلطة ومندمجة في النظام الاقتصادي وتبدو كأنها متولدة من اعمال مشروعة[٢٦] .

يتضح مما سبق ان مراحل غسيل الاموال هي عمليات تتم بصورة متكاملة ومتتابعة وليس من السهولة الفصل بين مرحلة واخرى كونها عمليات متداخلة ومتسلسلة ، الا انه لكل مرحلة من هذه المراحل هدفها ومنهجيتها وآليتها وخصائصها وهذا ما يبينه الشكل الآتي :

مراحل غسيل الاموال (الهدف ، المنهجية ، الآلية ، الخصائص)

| المرحلة / المؤشر | التوظيف Employing | التجميع Layering | الدمج Integration |
|---|---|---|---|
| الهدف | ادخال الاموال غير المشروعة واستثمارها داخل الدورة المالية | اخفاء مصدر الاموال غير الشرعية | اظهار الاموال غير الشرعية وكأنها اموال قانونية ومشروعة |
| المنهجية | نقل الاموال غير المشروعة واعادة توضيبها في اماكن مدروسة | استخدام الدول ذات الجنات لتبيض الاموال (ضريبيا – انظمة مصرفية متساهلة) وذلك بابعاد الاموال الملوثة عن مصدرها لمنع معرفة مصدر هذه الاموال | اعطاء صفة الشرعية للاموال الوسخة واعادة توظيفها وادخالها في الدورة المالية لتبدو انها اموال قانونية |
| الآلية | استبدال الاموال النقدية بأشكال اخرى عن طريق (الكازينوهات ، المطاعم ،الفنادق ..الخ) | عبارة عن سلسلة معقدة من التحويلات التي تتم عن طريق الجهاز المصرفي ، وخلق مؤسسات وشركات وهمية للتغطية ) | استخدام تقنيات متطورة عن اعادة توظيف واستثمار الاموال في بلدان اكثر أمنا" وترحب بمثل هذه الاموال لخدمة الدورة الاقتصادية الداخلية |
| الخصائص | هي المرحلة الاكثر ضعفا واكثر خطورا" | اكثر امانا" واقل خطرا" من المرحلة الاولى وتعتمد على | الاكثر امانا" والاقل خطرا" والاصعب اكتشافا" وهي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | وحجم السيولة فيها ضخم جدا" | تواطؤ الغير وتبحث عن الدول التي تستطيع خرق قوانينها وانظمتها ويتم معظمها في البلدان النامية | تعتمد على اسلوب التقنيات الحديثة في دول ليس لها خبرات كافية في مجال المعلوماتية والاتصالات . |

المصدر : هيام الجرد ، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الاموال ، منشورات الحلبي ، بيروت ، ٢٠٠٤ . ٧٠

# المبحث الثالث
# الآليات المختلفة لغسيل الاموال من خلال الجهاز المصرفي

تتنوع الوسائل المعقدة في عمليات غسيل الاموال بين تقنيات اولية تقليدية حديثة كثيرة التعقيد والغموض .

فقد كان غاسلوا الاموال يركزون قديما" على القنوات التقليدية والتي تنصب اساسا" في الجهاز المصرفي بقنواته المختلفة ، وكانت تلك القنوات التقليدية تستوعب الجزء الاكبر من الاموال المغسولة بواسطة فتح حساب يمرر من خلاله جزء من الاموال القذرة ثم يقوم المصرف المعني بتحويل تلك الاموال الى فروعه الاجنبية لاقراضه انشطة اقتصادية اخرى لحساب صاحب الاموال المغسولة ومن ثم القيام بتحويلات مصرفية اخرى لصالح هذا الشخص تبدو وكأنها نتاج طبيعي لانشطة اقتصادية قانونية[٢٧] .

أما اليوم فأن وسائل وآليات غسيل الاموال تتميز بالتغير والتجدد المستمر . وقد ساهم في جانب من ذلك التطور الهائل في التقنيات المتاحة ودخول ابتكارات وادوات مالية ومصرفية جديدة ، كما ساهم في ذلك ايضا" اجراءات الانفتاح والتحرر المالي بالاضافة الى تعمق الاندماج بين الانظمة المالية والمصرفية عبر الحدود [٢٨].

وبناء" على مت تقدم سنحاول في هذا المبحث توضيح مدى امكانية استغلال الجهاز المصرفي لغسيل الاموال القذرة وذلك من خلال محورين يختص الاول بغسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية التقليدية بينما يتناول الثاني غسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية الالكترونية .

## المحور الاول : غسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية التقليدية

### اولا : تقسيم عمليات الايداع

ويتم الغسيل هنا من خلال تقسيم عمليات الايداع الكبيرة الى مبالغ صغيرة وتكليف عدد من الافراد بتنفيذها وذلك من خلال الايداع على عدة مراحل بحيث تكون قيمة الوديعة الواحدة

أقل من المبلغ المحدد (كمؤشر) ولكن اجمالي قيمتها يساوي او يزيد عن هذا المبلغ المحدد (كمؤشر) وذلك لخشية اصحابها من التدقيق في معاملاتهم واخضاعهم للاجراءات القانونية .

## ثانيا : تبديل الاوراق المالية

يلجأ غاسلوا الاموال القذرة الى تبديل كميات ضخمة من الاوراق المالية من فئة القطع الصغير الى فئة القطع الكبير او الاكثار من تبديل مبالغ نقدية بعملات اخرى [٢٩].

## ثالثا : التحويل والايداع عن طريق المصارف

حيث يتم ايداع الاموال المشبوهة الناتجة عن الاعمال غير المشروعة والاعمال الاجرامية في مصارف احدى الدول التي تسمح بذلك ، بعد ذلك يتم تحويلها الى الوطن الاصلي للمودعين وبذلك يكون المصرف قد قام بغسيل تلك الاموال لتبدو اموال شرعية [ ٣].

## رابعا : اعادة الاقراض

ويتم من خلال قيام غاسلوا الاموال الملوثة بايداع اموالهم لدى اي بلد خارجي تتوفر فيه العديد من المزاياكانعدام الرقابة على المصارف والاستقرار السياسي وتوافر وسائل الاتصال الحديثة ، ثم بعد ذلك يتم طلب قرض من احد المصارف المحلية في بلد آخر بضمان تلك الاموال المودعة في مصرف البلد الاجنبي مما يمكنهم الحصول على اموال نظيفة في مظهرها[٣١].

## خامسا : استخدام الاموال النقدية

حيث يتم انجاز المعاملات المصرفية للشركات سواء كانت ايداعا" او سحبا" بواسطة الاموال النقدية بدلا" من اجرائها بواسطة الادوات القابلة للتداول مثل الشيكات وكتب الاعتماد والحوالات ... الخ . وكذلك استخدام المدفوعات والايداعات النقدية من قبل العملاء بدلا" من الحوالات المصرفية او التحويلات المالية او اي ادوات اخرى قابلة للتداول [٣٢].

## سادسا : غسيل الاموال من خلال حسابات العملاء

وذلك في حالة الاحتفاظ بحسابات متعددة للشخص نفسه وايداع مبالغ نقدية في كل من تلك الحسابات بحيث تشكل في مجموعها مبلغا" كبيرا" او فتح حسابات لدى عدة مصارف ضمن منطقة جغرافية واحدة ومن ثم تحويل المبلغ المتجمع الى جهة خارجية[٣٣].

## سابعا : اسلوب الحساب المصرفي المزدوج

ومؤداه ان يودع شخص ما الاموال غير النظيفة المتحصلة من تجارة المخدرات في حساب لدى احد المصارف ثم يقوم الشخص نفسه – تحت اسم آخر – باقتراض ما يعادل نفس المبلغ لدى نفس المصرف ثم يقوم هذا الشخص برد قيمة الفوائد المستحقة على مبلغ القرض بواسطة الفوائد المتحصلة لحساب المبلغ الذي سبق ايداعه[٣٤] .

## ثامنا : التستر وراء السرية المصرفية

بعض الدول التي تنتهج السرية المصرفية في مصارفها تجيز قوانينها انشاء شركات لا يفصح عن هوية مالكيها الحقيقين ، كما تجيز انشاء مؤسسات ائتمانية زائفة يكون فيها المؤتمنون هم ايضا" المستفيدون حيث ان عقد الائتمان يضم ثلاث اطراف وهم الطرف الذي يهب المال بواسطة شخص آخر يسمى (الامين) الى الطرف الثالث المستفيد وتقوم شركة وهمية او مؤسسة ائتمانية زائفة بتشغيل الحسابات الثلاثة (المسماة الرقمية المستعارة الاسهم)[٣٥].

## تاسعا : غسيل الاموال من خلال تواطؤ المصارف الاجنبية

حيث تتميز المصارف الاجنبية المتواطئة بدرجة عالية من التفنن والابتكار في التغطية مما يجعل من العسير على الاجهزة الامنية المختصة امكان كشفها وضبطها نظرا" لمهارة المصرف الاجنبي المتواطئ وخبرته في طمس واخفاء اكبر قدر ممكن من معالم اي نشاط متصل بالمال الوسخ الموجود بين يديه [٣٦] . وكذلك ايضا" من خلال اتفاق موظفين لديه مع غاسل الاموال على مده بالقرض واعطائها الصفة الشرعية والذي يظهر من خلال تغير نمط حياة هؤلاء الموظفين ورفضهم التمتع بالعطل[٣٧] . كما يلجأ غاسلوا الاموال في احيان اخرى الى امتلاك المصارف وهذه الحالات تكثر في روسيا ودول اوربا الشرقية وتسيطر عليها العصابات الاجرامية ، ويسهل هنا اختراق النظام المالي[٣٨].

## عاشرا : الاقتراض الكاذب

وهو عبارة عن تأسيس شركات وخلق مؤسسات غير معروفة (مجهولة او وهمية) في بلدان تتمتع بالسرية المصرفية والحصول على قروض من مصارف مقابل ايداع ضمانات نقدية متمثلة بالاموال القذرة الناتجة عن الاعمال غير المشروعة ، ويتم دفع فوائد هذه القروض ودفع ضرائب على الارباح المتأتية من مثل هذه العمليات تأكيدا" على الايحاء بقانونية هذه الارباح وبالتالي تكون الاموال المودعة كضمانة اموال قذرة قد استبدلت بالاموال المقترضة وهي اموال تظهر انها مشروعة وقانونية [٣٩].

# المحور الثاني :غسيل الاموال من خلال القنوات المصرفية الالكترونية

رغم الفوائد العديدة التي قدمتها وتقدمها التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات الا انها بنفس الوقت خلقت وتخلق تحديات ومخاطر كبيرة ومتنوعة للمؤسسات ، ذلك ان الانتقال

من الاستخدام التقليدي للنقد الورقي الى النقود الالكترونية قلل من امكانية فصل المهام " Segregation of Duties " وزاد من تعقيد العمليات وضبطها والرقابة عليها[٤٠] ، مما ساعد على ظهور اساليب جديدة في غسيل الاموال من خلال الاستخدام المتزايد للمعاملات المصرفية الالكترونية وادوات الدفع المرتبطة بها .

حيث تمثل الاموال الالكترونية احد اكثر اشكال انظمة الصرف اغراء" لغاسلي الاموال لاسباب عديدة منها على سبيل المثال وليس الحصر ، استحالة تعقبها لعدم وجود مستندات ورقية ، والقدرة الفائقة على الحركة من خلال شبكة الانترنيت كما انها مجهولة وسرية اضافة الى القدرة على تحويل الاموال فورا" وفي اي وقت بدون اية حواجز قضائية او جغرافية كما ان الاموال الالكترونية تمر فورا" بين طرفين على شبكة الانترنيت دون الحاجة لوسيط ثالث كالمصرف مثلا [٤١] .

وفيما يلي اهم القنوات الالكترونية التي يمكن ان تستخدم من قبل غاسلوا الاموال القذرة:

## اولا : بطاقات الائتمان

يمكن ان تتم عملية غسيل الاموال من خلال استخدام بطاقات الائتمان عن المصارف والصالحة للصرف في اي من فروعها حيث يقوم صاحب المال الملوث بصرف ماله من اي جهاز صراف آلي في بلد اجنبي ثم يعمد الفرع الذي جرى الصرف من جهازه الى طلب تحويل المال اليه من فروعه الذي سبق واصدار بطاقة الائتمان فيستجيب هذا الفرع تلقائيا" ويحول المال ثم يخصم قيمته من حساب عميله الذي يكون بذلك قد تهرب من القيود التي تفرض عادة على التحويلات[٤٢] .

## ثانيا : الصيرفة عبر الهاتف Phone Banking

ان كثافة الخدمات المصرفية الجارية عبر الهاتف على مدار الساعة تشكل عقبة امام التحريات والاستقصاءات الرامية الى كشف عمليات غسيل الاموال وضبطها ، ومن البديهي ان الصيرفة المباشرة عبر الهاتف تستلزم ايجاد مسافة بين المصرف والزبون الامر الذي يصبح معه نادرا" احتكاك الزبون بالمصرف مما يؤدي الى الغاء اي التقاء بينهما على اعتبار ان الاتصال بينهما يشكل جوهر الالتزام على التعرف الى هوية الزبون[٤٣].

## ثالثا : البطاقة الذكية Smart Cars

هذه البطاقة تشبه الى حد بعيد البطاقات المصرفية لكنها تتميز باحتوائها على مايكرو معالج بحيث يمكن للمرء ان " يعبئ " هذه البطاقة بمكافئ الكتروني من النقود عن طريق اجهزة العراق او عبر اجهزة الهاتف المزود بهذا النظام ، ومن ثم يستخدمها للدفع مقابل بضائع او تحويلها الى حساب مصرفي ، كما ان البطاقات الذكية تعتمد على عدة تقنيات منها تقنية موندكس "Mondex " التي تمكن مستخدميها من تحويل الاموال عبر الانترنيت مع ضمان القول اننا قد نواجه عملية غسيل الاموال التي يلجأ اصحابها الى ابتكار طرق جديدة لايهام السلطات التي عليها التحسب لجرائمهم وتهيئة نفسها لمواجهتهم لانه من المؤكد ان

الاحتمال قائم بأن تتم عمليات غسيل الاموال بسرعة اكبر وربما بدون ان تترك آثارا" وراءها [٤٤].

## رابعا : الصيرفة عبر الانترنيت Internet Banking

يتعاظم استخدام الانترنيت كقناة هامة في التجارة الدولية ، ويفوق عدد من يستخدمها الملايين الذي يبدو طبيعيا" ان تستعمل المصارف مواقعها المعتمدة اصولا" والمفتوحة على شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت) وان تستفيد من هذه التقنية التجارية المعاصرة مما يطرح مسألة استخدام الانترنيت من قبل المواقع المصرفية التي ترتكب جريمة غسيل الاموال احتيالا" على آليات النظام المصرفي ، الامر الذي يتعذر معه رصد حركة الانشطة المصرفية الجرمية ومن ثم ردعها ومنعها نظرا" للسرعة في استخدام الانترنيا من جهة وصعوبة تحديد المواقع عليها من جهة اخرى ، طالما انه بكبسه زر واحدة يجري التعامل مع المصارف والدخول في حسابات مصرفية وعمليات مالية ونقدية مع اي مؤسسة بحيث ان مصرفا" من هذا النوع يستطيع تغطية حساباته بدرجة عالية من السرية ، الامر الذي يعقد امكانية التعرف على صاحب اي حساب وكذلك بالنسبة لتتبع حركته الهادفة الى اجراء الغسيل [٤٥].

وعليه لا يوجد حاليا" ما يمتع اي شخص من استخدام الانترنيت لانشاء بنك افتراضي او متجر لصرافة العملات او شركات زائفة في بلدان بعيدة عن الضرائب ، حيث تغض الحكومات الطرف عن عمليات غسيل الاموال ، لكن هذه العمليات التي تجري عبر الانترنيت تعترضها بعض الصعوبات في البلدان ذات المصارف المنضبطة والمتعاونة مع الشرطة [٤٦].

# المبحث الرابع

# الجهاز المصرفي ووسائل مكافحة غسيل الاموال

قبل البدء ببيان دور الجهاز المصرفي في مكافحة عمليات غسيل الاموال تجد من المناسب التطرف بشكل موجز للجهود الدولية في هذا المجال حيث اهتم المجتمع الدولي بصورة مطردة في العشرين سنة الاخيرة بمكافحة غسيل الاموال وملاحقة مرتكبيها وذلك من خلال انشاء الدول الصناعية السبع الكبرى ( G 7) في عام ١٩٨٩ اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسيل الاموالFATF او GAFI بوصفها جهازا" متخصصا" بمكافحة غسيل الاموال توصل الى وضع اربعين توصية بهذا الشأن ودعى الدول جميعا" الى العمل بمقتضاها بغية محاصرة هذه الظاهرة الاجرامية المنظمة[٤٧] .

وبالاضافة الى ماتقوم به الفا تف والمجموعات الاقليمية المماثلة لها ، فان لجنة بازل للرقابة المصرفية في اطار سعيها لتعزيز سلامة الانشطة المصرفية ومنع استخدام العمليات المصرفية لغايات غسيل الاموال ، قامت باصدار اوراق ومبادئ استرشادية متوافقة مع التوصيات الاربعين ، كذلك صدر عن هذه اللجنة في عام ٢ ورقة حول المبادئ الاساسية

للتعرف على الزبائن بينت نواحي واهمية وجود اجراءات دقيقة للتعرف على الزبائن كركن رئيسي لتعزيز مصداقية النظام المصرفي ومنع استخدامه كقناة لاغراض غير مشروعة [٤٨].

من جانب آخر تركز نشاط مجموعة ايغمونت" Egmonts " التي باشرت اعمالها في عام ١٩٩٥ حول العمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الوحدات الوطنية لمكافحة غسيل الاموال على مستوى العالم ، بغية تطوير القدرات الفنية والمؤسسية لهذه الوحدات في مكافحة عمليات غسيل الاموال[٤٩].

كما صدر عن المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية ، قرار تضمن مجموعة من الاجراءات لمكافحة غسيل الاموال يتعين على هيئات الرقابة والاشراف على الاوراق المالية الاخذ بها في اطار عملياتها الاشرافية كما جرى في عام ٢ تعديل على المبادئ والمعايير الاساسية لتشريعات الاوراق المالية .

اما الجمعية الدولية لمراقبي التأمين فقد اصدرت في عام ٢ ارشادات شاملة ودقيقة حول مكافحة غسيل الاموال متضمنة ارشادات لكل مراقبي التأمين وشركات ووسطاء التأمين ، كذلك فان منتدى الاستقرار المالي الذي اسس عام ١٩٩٩ لتشجيع الاستقرار المالي الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي ، فقد اصدر تقرير حول دور مراكز الاقشور بالنسبة للاستقرار الدولي كما كثف صندوق النقد والبنك الدوليين نشاطهما في مجال محاربة عمليات غسيل الاموال[ ٥٠].

## المحور الاول:دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الاموال

في اطار السياسة الاحترازية للبنوك المركزية ومواكبة للاتجاه العالمي نحو مكافحة عمليات غسيل الاموال الناتجة عن انشطة خلال آليتين[٥١] : الآلية الاولى هي التعاون مع اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسيل الاموال ، اما الثانية فتكمن في مجموعة من الاجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي لمكافحة غسيل الاموال محليا" ومنها :

اولا – كشرط اساسي مسبق لعملية المكافحة يجب ان يطبق البنك المركزي تشريع يوفر الاطار القانوني العام ويقرر التزامات المؤسسات المالية والهيئات الاخرى التي تقدم الخدمات المالية ويقتضي الامر ان يعرف مثل هذا التشريع ويجرم غسيل الاموال بعقوبات متدرجة بشكل مناسب . ويجب ان يغطي مجموعة واسعة من الجرائم المشوبة لهذه الافعال وان يحدد مسؤوليات وسلطات الوكالات الحكومية المختلفة المنخرطة في هذه العملية . ويتعين ان يحدد على نحو نموذجي شروط الابلاغ بالنسبة الى النوعيات المختلفة من المؤسسات[٥٢] .

ثانيا – اعداد التقارير التي يمكن ان تساعد في التعرف على عمليات غسيل الاموال والتي تشتمل على :

١- حجم الاموال المحولة لخارج الدولة والواردة من خارجها خلال البنوك ومؤسسات الصرافة

٢- التصنيف حسب الغرض من التحويل ، تجاري ، سياسي ، عمالة وافدة ، رفع التقارير عن هذه الاموال المتحركة وما يرتبط بتفضيلاتها الجزئية والتبليغ عن الحالات المشتبه فيها والاحتيالية ، قياس المعدل العادي والطبيعي لتوقعات الاموال واغراضها بواقع الاقتصاد المحلي والخارجي ، ولفت النظر الى اي خروج ظاهر وملفت عن التناغم مع الواقع الاقتصادي .

ثالثا – الاتصال الفعال مع الجهات الامنية والكمارك ومؤسسات مكافحة الغسيل المحلية والدولية ومع البنوك التجارية داخل وخارج البلد والتعرف على آخر المستجدات في مجال طرف التحايل وكيفية محاربتها[٥٣].

رابعا – يتعين جعل الجهات المنظمة للقطاع المالي مسؤول عن الاشراف على اجراءات جهود مكافحة غسيل الاموال التي تتبعها المؤسسات المالية والتأكد من ان مديريها وملاكها ينجحون في اختبار الجدارة ، فعلى سبيل المثال سيكون على الجهة المشرفة على بنك ما ان تراجع اجراءات الرقابة الداخلية في بنك تجاري لمنع الغش الداخلي او السلوك غير الحكيم وان تستطيع في الوقت نفسه ان تتأكد مما اذا كان البنك لديه الوسائل اللازمة للحد من تعرض البنك لغسيل الاموال كما تضع الجهات المشرفة على البنوك في البلدان المختلفة في العادة ترتيبات لتبادل المعلومات والتعاون في الاشراف على المؤسسات النشطة دوليا" .

خامسا – ان جهود مكافحة غسيل الاموال لا يتوقف على وجود قيود ورقابة صارمة على المعاملات والانشطة المالية والمصرفية وحركة الاموال بل يتعلق بصورة رئيسية بالقدرة على تقصي المعلومات عن الحالات المشبوهة[٥٤] . ومن هذا المنطلق اقام العديد من البلدان وكالات متخصصة تسمى وحدات الاستخبارات المالية تعود تبعتها لوزارات معينة او للبنك المركزي او قد تخضع لاشراف جهتين في نفس الوقت ، الا ان جميعها تتعامل في نفس المجال حيث تتحرى وتحلل وتنقل للسلطات المشرفة المعلومات المالية المتعلقة بالعائدات المشكوك في اصلها الاجرامي . ومن المكونات المهمة في عمل هذه الوحدات تبادل المعلومات حول المعاملات المريبة عبر الحدود . وقد ازداد تواجد هذه الوحدات ليصل الى (٦٩) وحدة في عام ٢ مقابل (١٤) وحدة فقط في عام ١٩٩٥[٥٥].

سادسا – يجب ان يساند ما سبق تدابير لضمان الا يتوصل المجرمون السيطرة على المؤسسات المالية والمصارف ، واذا ما حدث ذلك فسيكون من الصعب جدا" اكتشاف غسيل الاموال ، لذلك ، فأنه من المهم ان يظهر كبار حملة الاسهم والمديرون الاقدم في المؤسسات المالية جدارتهم لشغل مناصب السيطرة والاشراف هذه وتطبق هذه الشروط في المرحلة الاولى للتراخيص ولكن يتعين الحفاظ عليها مع تغير حيازات الاسهم والادارة[٥٦].

## المحور الثاني:دور المصارف التجارية في مكافحة غسيل الاموال

تستطيع المصارف ان تقوم بدور اساسي ومهم في مكافحة عمليات غسيل الاموال ، اذ ان المصارف هي القناة الرئيسية والاهم التي لابد ان تمر من خلالها في مرحلة من المراحل او في اكثر من مرحلة من عمليات تحويل وتدوير الاموال وتحويلها من اموال غير مشروعة الى اموال مشروعة .

اذن القاعدة هي ان عمليات غسيل الاموال لا تكتمل الا بالمرور بالانشطة والاعمال والخدمات المصرفية ، لذا ينبغي على المصارف اتباع بعض الاجراءات والنظم لمكافحة غسيل الاموال ومنها :

اولا – التحقيق من الهوية الحقيقية للزبائن من خلال تطبيق قاعدة اعرف زبونك وعدم السماح بفتح حسابات مصرفية مجهولة باستخدام كلمات سرية بالاضافة الى تحديد مالك

الحساب فمن الملزم تسمية الطرف المستفيد اذا كان الزبون لا يعمل باسمه الخاص وانما لمصلحة طرف ثالث[٥٧] .

ثانيا – تقضي عمليات غسيل الاموال ان تدرك المصارف ذاتها مدى خطورة غسيل الاموال وان تدرب موظفيها على اكتشاف الانشطة التي تثير الشك في وجود غسيل للاموال ، وان يكون لديها عمليات واضحة لابلاغ السلطات ، ذلك ان الانظمة المحكمة لجهود مكافحة غسيل الاموال لن تكون ذات فائدة ان لم يكن الاشخاص الذين يتعاملون مع العملاء قادرين على التعرف على المعاملات المريبة والابلاغ عنها والزام موظفي البنوك بعدم فتح حسابات باسماء مستعارة او ارقام ، بل يجب دائما" اعتماد اسم صاحب الحساب كما في جواز السفر او الرخصة التجارية في حالة الاشخاص الاعتبارين[٥٨].

ثالثا – ينبغي دعم الاجراءات السابقة بامساك كاف للدفاتر من خلال الاحتفاظ بنسخ من الوثائق المستخدمة لتحديد الزبائن وكذلك الاحتفاظ بسجلات من بيانات وادلة ذات صلة ترجع لخمس سنوات الى الوراء[٥٩].

رابعا – الانتباه الى العمليات المشبوهة حيث يتوجب على المصرف ان يستعلم من الزبون عن مصدر الاموال ووجهتها وعن موضوع العملية وهوية المستفيد وصاحب الحق الاقتصادي وذلك عندما تنطوي العملية على الخصائص التالية :[٦٠]

أ- ان تجري العملية في ظروف غير اعتيادية من التعقيد ، وعلى المصرف او المؤسسة المالية ان تقدر هذه الظروف ليس فقط بالنظر الى نوع العملية وطبيعتها بل ايضا" بالنظر الى غايتها الظاهرة .

ب- ان تبدو العملية وكأن ليس لها مبرر اقتصادي او هدف مشروع خصوصا" بسبب التفاوت بين العملية والنشاط المهني للعميل او حتى بينها وبين عاداته وشخصيته .

خامسا – توفير برامج ضد غسيل الاموال لدى المصارف بحيث تتضمن تطوير سياسات واجراءات وضوابط مع تحديد مسؤول لمتابعة التزام المواقع المختلفة بالتعليمات الداخلية التي تصدر في هذا الخصوص[٦١].

سادسا – اما بالنسبة للنشاط الالكتروني فيمكن للمصرف مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من خلال استخدام انظمة الحماية الامنية كالبرامج الكاشفة والبصمة الالكترونية او العمل على توفير برامج لحصر المعاملات الالكترونية المتفرقة للشخص الواحد وتجميعها .

سابعا – اعداد التقارير مثل[٦٢]:

١-تقرير العمليات النقدية في كل يوم عمل مصرفي ووصف اي عمليات عن حد معين

٢-تقرير النشاط المشبوه ويعبأ عند الاشتباه بعملية معينة .

٣-تقرير العمليات الضخمة نقدا" او بشيكات او الكترونيا"ورصدها وتحليلها .

٤- تقرير الحوالات الواردة والصادرة .

اخيرا" تشير تقديرات وزارة المالية البريطانية الى ان تكلفة تنظيف الاموال قد ارتفعت من (٥%) عام ١٩٨٥ الى (٢٥%) من الاموال النظيفة ، ذلك لان المصارف والمؤسسات المالية قد اصبحت اكثر تيقظا" وحرصا" ، كما اصبح تنظيف الاموال على نطاق واسع عملية اكثر تعقيدا" وتكلفة[٦٣] .

# المصادر والهوامش


١- جمال الطيب عبد الملك ، مكافحة غسيل الاموال ، ص١
WWW.newsofcd-com/list-all-asp-77k.

٢- هيام الجرد ، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الاموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت٤، ٢،ص٥٥-٥٦ .

٣- د. عماد صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية ، اتحاد المصارف العربية ، ٤ ٢، ص٧٩ .

٤- د. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي – مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،١٩٩٧ ،ص٢١٩ .

5- Basic facts about money laundering , FATF – GAFI , p1
WWW. World bank-org/fandd/English/0397/articles/0110397.htm-22k-cached-more from this site .

٦- ادوارد انينات و دانييل هاردي و ر. باي جونستون ، مكافحة غسيل الاموال ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر٢، ٢ ،ص٤٤ .

٧- د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

٨- صلاح الدين حسين السيس ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الاموال ، مكتبة الاسرة ، القاهرة٣، ٢ ،ص١٤٦ .

٩- د. حميد الجميلي ، عمليات غسيل الاموال القذرة يجتاح الاقتصاد العالمي ، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ السنة الرابعة١، ٢ ، ص٧١-٧٢ .

١- جاسم منصور ، ماذا تعرف عن ظاهرة غسيل الاموال ، ص١
WWW.newsofcd-com/list-all-asp-77k

11-Money Laundering , p1
WWW-blom0com-lb/gr-Anti Money Laundering – asp-33k-cached- more from this site .

١٢- مصرف ليبيا المركزي يصدر منشورا" بشأن اجراءات مواجهة غسيل الاموال – مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٦٥ كانون الاول٢، ٢ ،ص٥٤ .

١٣- جمال الطيب عبد الملك ، مصدر سابق ، ص١ .

14-Dr.Eleonora fejes , Money laundering based on domestic and international experience NPOH workshop stusies/2 , Revised by D.judit vadasz , National Poank of Hungary , Budapest , 1995, p6.

15-Basic facts about Money Laundering , op.cit, p2 .

١٦- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص ١٢-١٢١ .

17- Basic facts about Money Laundering , op.cit, p2 .

١٨- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص١٢١ .

١٩- د. علي عبد الهادي الدليمي ، الاموال القذرة وغسيل الاموال جريمة عقد التسعينات ، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ السنة الرابعة، ٢ ،ص ٨ .
٢- صلاح الدين حسين السيس ، مصدر سابق ، ص١٥١ .
٢١- صندوق النقد العربي ، الاجراءات المتخذة في الدول العربية لمكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الانشطة غير المشروعة ، المنامة ، ايلول، ٢ ،ص١ .
٢٢- نهاد العبيدي و د. يسرة السامرائي ، اثر ظاهرة غسيل الاموال في توزيع الدخل القومي مع اشارة الى طرق مكافحتها في مصر ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد العاشر العدد ٣٣ ٤ ٢ ، ص٤ .
٢٣- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٦٧ .
٢٤- جمال الطيب عبد الملك ، مصدر سابق ، ص٢ .
25-Basic facts about Money Laundering , op.cit, p2 .
٢٥- د. حميد الجميلي ، مصدر سابق ، ص٧٢ .
٢٦- د. احمد عباس الوزان ، مستجدات ظاهرة غسيل الاموال – قنوات الغسيل وسبل المكافحة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٤٤٩، ٢ ، ص٥ .
٢٧- المصدر نفسه ، ص٦ .
٢٨- صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص١ .
٢٩- د. ثابت حامد الجادر ، تسويق الخدمات المصرفية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٤٧ ٣، ٢ ، ص١٢٥ .
٣- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٧٣ .
٣١- المصدر نفسه ، ٧٥ .
٣٢- د. ثابت حامد الجادر ، مصدر سابق ، ص١٢٥ .
٣٣- جمال الطيب عبد الملك ، مصدر سابق ، ص٢ .
٣٤- جاسم منصور ، مصدر سابق ، ص١ .
٣٥- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٨١ .
٣٦- نهاد العبيدي ، مصدر سابق ، ص٥ .
37-Dr. Eleonora fejes , op.cit , p40 .
٣٨- د. علي عبد الهادي الدليمي ، مصدر سابق ، ص٨٧ .
٣٩- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٨٢ .
٤- نادرالفرد قاحوش،العمل المصرفي عبرالانترنيت،الدارالعربيةللعلوم بيروت، ٢،ص٣١ .
٤١- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٧٧ .
٤٢- د. فلاح حسن ثويني و باسم عبد الهادي ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها على الصعيد الدولي، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،العدد الاربعون ،تموز، ٢ ، ص٤١ .
٤٣- د. احمد سقر ، المصارف الاموال – تجارب عربية واجنبية ، اتحاد المصارف العربية ، ١ ٢ .

٤٤- عماد عبد اللطيف سالم ، غسل العملة بين الاستخدام السياسي للمفهوم ووظيفته الاقتصادية ، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ السنة ١٤، ٢ ، ص٤٢ .
٤٥- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٧٨-٧٩ .
٤٦- د. عبد المنعم رشيد ، غسيل العملة ، المفهوم والاهداف ، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ السنة ١٤، ٢ ، ص٤٢ .
٤٧- المصدر نفسه ، ص٣٨ .
٤٨- صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص٧ .
٤٩- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص١٥٢.
٥- صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص٩ .
٥١- علي ابن حمدان الرئيسي ، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العماني ، مجلة المركزي ، العدد الاول ، السنة ٢٨ ، ابريل٣، ٢ ، ص١١ .
٥٢- ادوارد انينات ، مصدر سابق ، ص٤٥ .
٥٣- حلقة نقاشية حول تبيض الاموال وتمويل الارهاب ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٥٦ ، نيسان٢، ٢ ،ص٤٦ .
٥٤- صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص٤ .
٥٥- المصارف الخليجية–الفرص والتحدياتالعدد الخامس،السنة٢٧،ديسمبر ٢ ص١٤
٥٦- ادوارد انينات ، مصدر سابق ، ص٤٥ .
57-Dr. Eleonora fejes , op.cit , p25 .
٥٨- مصرف ليبيا المركزي ، مصدر سابق ، ص٥٤ .
59-Dr. Eleonora fejes , op.cit , p25 .
٦- هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص٩ ١- ١١.
٦١- صلاح الدين حسين السيس ، مصدر سابق ، ص١٦٣ .
٦٢- حلقة نقاشية حول تبيض الاموال وتمويل الارهاب ، مصدر سابق ، ص٤٦ .
٦٣- عمليات تنظيف الاموال ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، مارس ، ١٩٩٧ ، ص٣٢ .